

الفصل الثاني

استراتيجية الطرف الأوروبي في المفاوضات

الفصل الثاني

استراتيجية الطرف الأوروبي في المفاوضات

استخدم الطرف الأوروبي أكثر من استراتيجية في إطار مفاوضاتها مع إيران، فكما أشرنا آنفاً، إن لأوروبا وإيران مصالح كبيرة متبادلة، ولذلك أراد الطرف الأوروبي أن يربط بين ما يريد تحقيقه من مصالح، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وبين مصالح سياسية واستراتيجية وأمنية في مفاوضاتها مع إيران، فضلاً عن "رغبة هذه الدول في لعب دور أقوى في مجال الحد من انتشار الأسلحة"^(٤٢)، ومن أجل ذلك حاول الطرف الأوروبي ربط استراتيجية منهج المصالح المشتركة باستراتيجية منهج الصراع، وذلك من أجل أن يضغط على الطرف الإيراني ليرضخ لمطالبه.

وتظهر إستراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع) في حشد الطرف الأوروبي كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض، وذلك عن طريق إظهار قدرته على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي طرحها على الطرف الإيراني بحيث يكون لهم سبق التعامل وسبق البدء في الحركة فضلاً عن إجبار الطرف الإيراني على أن يتعامل مع مبادرة من صنعهم يعرفون كل شيء عنها ومن ثم فإن عليه أن يسير وفقاً للطريق الذي رسموه له والذي يسهل على الطرف المبادر السيطرة عليه فيه. وهذا ما ظهر بوضوح في طروحات الطرف الأوروبي ورزمة الحوافز التي تقدمه للطرف الإيراني ليتعامل معها.

في عامي (٢٠٠٢) و(٢٠٠٣)، حاول الأوروبيون ابتكار سياسة جديدة لإقناع طهران بالتخلي عن برنامج التخصيب، وقد هددوا، للمرة الأولى، الحكومة الإيرانية بشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية من خلال رفض توسيع الروابط التجارية ما لم توافق إيران على تعليق نشاطاتها التخصيبية، كما حاولوا إيجاد اتفاق مع إيران تمنحها منافع اقتصادية جديدة مقابل تعليق دائم لنشاطاتها النووية^(٤٣).

وهذا يعني أن الطرف الأوروبي انتهج سياسة الجزرة والعصا في التعامل مع الملف النووي الإيراني، أي أنهم سيمدون يد العون لإيران إذا ما تعاونت، ولكن إذا اتمرت بالتحدي ستفرض عليها كافة أنواع العقوبات^(٤٤). وذلك باستخدام استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع في مفاوضاتها مع الطرف الإيراني.

ورغم ذلك كان التوصل إلى اتفاق باريس في تشرين الثاني(٢٠٠٤)- والذي يؤكد التعليق وإعادة إطلاق المفاوضات- أمراً صعباً. حيثحاول الطرف الإيراني حتى اللحظة الأخيرة اندزاع تنازلات من الطرف الأوروبي، ولكن اتفاق باريس كان واضحاً أيضاً فيما يتعلق بشروط التعليق، وبرغبة الطرفين ببدء مرحلة جديدة

وبعملية تفاوض رسمي تشمل ثلاث "سلال" (سياسية، اقتصادية، نووية). وفي مقابل التعليق، التزم الطرف الأوروبي بالاستمرار بدعم انتساب ايران الى منظمة التجارة العالمية، واعتبار (مجاهدي خلق) منظمة إرهابية^(٤٥).

وقد أظهر الطرف الأوروبي قدرته على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الإيراني بإبداء رغبته في ذلك لتفويت الفرصة عليه في اخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.

فبعد فشل المفاوضات عام (٢٠٠٥)، قدم وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا في يونيو (٢٠٠٦) الى ايران سلسلة اقتراحات لدعم حقها في تطوير الطاقة النووية لاغراض مدنية وفقا لـ"معاهدة منع الانتشار النووي" والغاء القيود المفروضة على الصادرات الامريكية والاوروبية من معدات الطيران المدني واجهزة الاتصالات الى ايران وزيادة الاستثمارات المباشرة لديها لمساعدتها في الاندماج مع الاقتصاد العالمي ودعم التعاون مع ايران في مجال التكنولوجيا الفائقة، شرط ان تتوقف عن جميع نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وتضعها تحت تفتيش ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٤٦).

وبعد ذلك، أظهر الطرف الإيراني إستعداده للتفاوض بشأن الحزمة الجديدة من الحوافز الاقتصادية التي عرضت عليها مقابل إقناعها بالحد من طموحها النووي. ولكن قال وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي): ان مجموعة الدول الست الكبرى، صاحبة العرض، ينبغي أيضا أن تدظر بجدية لمقترحات طهران. وكان مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) أشار الى ان إيران يجب أن توقف تخصيب اليورانيوم أثناء المفاوضات لتنفذ العرض، والعرض هو نسخة منقحة من عرض اخر رفضته ايران عام (٢٠٠٦)^(٤٧).

لقد رأى الطرف الأوروبي ان الاهتمام المتزايد بالحوافز في حل الملف النووي الإيراني من شأنه المساعدة في تحريك المفاوضات في وقت مبكر. ولكن بعد اصدار مجلس الامن الدولي منذ ديسمبر عام (٢٠٠٦) ثلاثة قرارات تتضمن فرض عقوبات على ايران وجدنا ان هذه العقوبات لم تغير الوضع بين ايران والدول الغربية، اذ ان العقوبات لن تستطيع حل المشكلة من جذورها والتفاوض الدبلوماسي هو الخيار المفضل^(٤٨).

واستنفذ الطرف الأوروبي كافة وسائل التفاوض والمناورة مع إيران، حسب قول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، بسبب تباين وجهات النظر بين الطرفين حول المعضلة الرئيسية في الملف النووي، وهي مسألة تقديم إيران ل ضمانات نهائية بان برنامجها النووي لن يتخطى الجانب المدني الى الأنشطة العسكرية تحت أي ظرف من الظروف. وهدد الطرف لأوروبي باستمرار بنقل الملف في آخر المطاف الى

مجلس الأمن الدولي، لكن يبدو ان هذه الخطة التي تحظى بدعم واشنطن وبتفاهم متصاعد من قبل موسكو قد تتقلب ضد الدبلوماسية الأوروبية، التي سعت حتى الآن الى الظهور بثياب الجهة العاملة على تجنب التصعيد الإقليمي وحل الخلافات عبر المفاوضات^(٤٩).

وقد عبر ممثلو الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وألمانيا وبريطانيا في رسالتهم الموجهة إلى الرئاسة الدولية للإتحاد الأوروبي والتي قالوا فيها: "إذا لم تتعاون الحكومة الإيرانية معنا بشكل جيد، وإذا لم يتحقق التقدم الذي ننتظره منذ شهور خلال الأسابيع المقبلة فلن يبقى لنا خيار آخر سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي". وذلك بعد فشل الدبلوماسية الأوروبية وإخفاق "سياسة العصا والجزرة" في إيجاد حل سياسي لهذه الإشكالية الشائكة^(٥٠).

وقال الرئيس الفرنسي، في (٢٠٠٩/١/١٧)، إن: "الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى التطورات السريعة والمقلقة في برنامج التخصيب الإيراني، والجميع يعرف انه ليس له اي هدف مدني.. سيأتي وقت اتخاذ القادة الإيرانيين خياراً، فإما يسببون مواجهة خطيرة مع المجتمع الدولي أو نصل أخيراً إلى حل للامزمة عبر المفاوضات التي بدأت قبل خمس سنوات^(٥١). ان هذا الموقف دليل واضح على نية القادة الأوروبيون حيال الملف النووي الإيراني، ومؤشر جلي في الاستمرار في سياسة الترهيب والتهديد حيال ايران.

يلاحظ في المفاوضات الحرس الأوروبي على إبقاء الطرف الإيراني في مركز التابع، كما حاول الطرف الأوروبي أن يقنع ايران ساكناً انتظارا للإشارة التي يعطيها لها أو أن تكون حركتها في نطاق الإطار الذي تم وضعه ليحيطها.

فقد دخلت ايران عام (٢٠٠٧) وفي جعبتها مجموعة عقوبات فرضها عليها مجلس الامن الدولي في أواخر (٢٠٠٦) لعدم انصياعها لمتطلباته بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. ومع نهاية عام (٢٠٠٧) تضاعفت هذه العقوبات سواء تلك التي فرضها مجلس الامن في قرار ثان في مارس/ آذار (٢٠٠٧) لنفس الاسباب أو تلك التي فرضتها الولايات المتحدة منفردة واستهدفت الدولة الإيرانية ومؤسسة الحرس الثوري^(٥٢).

فقد فرض القرار الصادر من مجلس الأمن ضد ايران حظراً على بيع وشراء الأسلحة من ايران مما قد يعني فرض حصار على التسليح الإيراني إضافة الى تجميد أرصدة العديد من الأشخاص المنخرطين في البرامج النووية والصاروخية الإيرانية^(٥٣).

وفي ٤ مارس (٢٠٠٨) تبنى مجلس الامن الدولي قراراً ثالثاً بفرض عقوبات على ايران، مما أدى الى تغليظ العقوبات المفروضة على البرنامج النووي الإيراني والأنشطة ذات الصلة، يركز القرار الجديد برعاية بريطانيا وفرنسا وألمانيا على

اساس ما توصل اليه وزراء الخارجية في الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) إضافة الى المانيا في مؤتمر برلين في يناير (٢٠٠٨). ومثل القرارين السابقين لمجلس الأمن يتابع القرار الجديد الاستراتيجية المزدوجة المسار بفرض عقوبات معتدلة وتشجيع التعاون سعياً الى دفع المفاوضات من خلال فرض الضغوط وحل القضية النووية الايرانية من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

♦ مادامت الدولة أو الوحدة السياسية تمتلك استراتيجية شاملة تتبع وتدفع من السياسة العليا والفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة، فلا بد من تطابق الاستراتيجيات التفاوضية التي تضعها الدولة من أن تكون منسجمة وموافقة وغير متعارضة في الغايات والأهداف العليا مع الاستراتيجية العليا الشاملة أو الوطنية. بعبارة أخرى، كلما كانت الاستراتيجية التفاوضية متطابقة ومتلائمة مع الاستراتيجية الوطنية الشاملة، كلما كانت ناجحة وتصب في خدمة المصالح العليا للدولة، والعكس بالعكس. كوسيلة ضغط، ترغيباً وترهيباً، على الطرف الآخر للوصول إلى الأخرى، التي قد تكون هي الأصل في المفاوضات.

• بما ان للاتحاد الاوروبي مصالح كبيرة في ايران، وخاصة في ظل غياب أمريكي في الساحة الايرانية، فقد استخدم استراتيجية منهج المصلحة المشتركة لتطوير تعاونها الحالي مع ايران، ولكن في الوقت نفسه حاول استخدام هذه الاستراتيجية كوسيلة للترغيب والترهيب حيال إيران، لتنفيذ استراتيجية أخرى أصيلة في المفاوضات وهي إخضاع الطرف الايراني للمطالب الاوروبية بوقف نشاطاتها النووية.

• حاول الطرف الايراني استخدام منهج المصلحة المشتركة، وذلك نظراً لمصالحه الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الاوروبي، إلا انه استخدم بالأصل استراتيجية منهج الصراع لإنهاءك الطرف باستنزاف أوقاته وجهوده بدشتى الوسائل والسبل المتاحة لديه، وذلك من أجل الاستفادة من الوقت والمضي قدماً في البرنامج النووي، وبالتالي فرض الواقع على الأطراف الأخرى والاعتراف بحقه في انتاج الطاقة النووية السلمية.

• لقد فشل الطرف الاوروبي لحد الآن في تحقيق أهدافه وراء الاستراتيجيات التفاوضية التي اتبعها، ذلك لأن ايران استطاعت أن تقلت نفسها من محاولات إخضاعها لما يريده الطرف الأوروبي من وقف لبرنامجها النووي.

• أما ايران فقد اجتازت بنجاح وبمناورات ناجحة مرحلة طويلة من المفاوضات، أضاعت فيه وقت وجهد الطرف الأوروبي واستفادت من هذا الوقت لازدياد قدراتها وخبراتها وإمكاناتها، دون أن تلزم نفسها بشيء تعذره خطراً على

مصالحها الوطنية.

الهوامش والتعليقات

- ١- د. ناظم عبدا لواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ص ص ٥٣-٥٥.
- ٢- ينظر: د. عبدا لقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بدون اسم المطبعة، بغداد، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢١.
- ٣- د. أحلام فؤاد السيد، مباريات السوبر في إدارة الأزمات والمفاوضات، موضوع تم سحبه من الانترنت بتاريخ (٢٠٠٨/١٢/١٢) نشر على الموقع التالي:
[http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/75.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/75.htm)
- ٤- في هذا التصنيف تم اعتماد مجموعة مصادر أهمها هي:
 - التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت بتاريخ (٢٠٠٨/١٢/١٣) نشره موقع الكتروني على العنوان التالي:
<http://www.khieronline.com/upload/AlTafawd.doc>
 - أهمية علم التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت في (كانون الثاني ٢٠٠٤) منشور على موقع الكتروني على العنوان التالي:
<http://www.balagh.com/najah/zs1drxsp.htm>
 - حسان خضر، خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ابريل ٢٠٠٥، على موقع:
http://www.arab-api.org/course33/c33_5.htm
- ٥- المصدر السابق.
- ٦- ينظر: المصادر الأربعة السابقة (المستخدمة في استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة).
- ٧- ايفو دالدر ونيكول نيسوتو وفيليب غوردن، هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية ديال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان الدستاني، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص ٢٣. الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هي منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، تأسست في ٢٩ يونيو ١٩٥٧ بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللإضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا بالنمسا.

كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات ومكاتب إقليمية تقع في جنيف- سويسرا، نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، تورنتو- كندا، وطوكيو- اليابان. وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثية والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا. يترأس الوكالة حاليا د/ محمد البرادعي الذي حاز جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة التي يرأسها في دورة ثالثة تنتهي في ٢٠٠٩ (٢٠٠٥-٢٠٠٩). يرأس البرادعي الوكالة منذ عام ١٩٩٧، رأس هانز بليكس الوكالة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٧. ينظر للتفصيل: موسوعة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: (تم سحبها من الانترنت بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨) على العنوان التالي:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

٨- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني، ١-٤-٢٠٠٧م، تم سحبه من الانترنت بتاريخ (٢٢/١/٢٠٠٩) على العنوان التالي:

<http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38946.html>

٩- د. أصغر جعفر ولداني، العلاقات الإيرانية- الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اطلاعات سياسي اقتصادي (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ١٩٧-١٩٨، فبراير- مارس ٢٠٠٤، تم سحبها بتاريخ: (١٥/١/٢٠٠٩) على موقع:

<http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1965&lang>

١٠- نقصد بالأوروبيين هنا الدول الأوروبية المحورية التي تشكل "الترويكا الأوروبية" (أي: بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، وهي تمثل مناطق ارتكاز إيرانية في أوروبا، كما هي التي تقوم بالمفاوضات مع إيران بشأن الملف النووي الإيراني.

١١- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣١.

١٢- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني، م. س. ذ.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤١. طبعاً هذا لا يعني انه لا توجد هناك معوقات أمام مزيد من الانفتاح، من أهمها: ما يعاني منه الاقتصاد الإيراني من مشكلات معضلة وافتقار إلى الشفافية القانونية المطلوبة لاستيعاب تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسيطرة الدولة على جميع الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وما يفاقم تعقيد المسألة إن المؤسسات الاقتصادية الإيرانية الأهم تقع تحت نفوذ التيارات الدينية المتشددة، وهذا ما يجعلها عاجزة أمام الاندساج الطبيعي مع النشاطات الاستثمارية بدرجة

الحفاظ على قيم الثورة الإسلامية، هذا فضلا عن ضغوط الولايات المتحدة وفرضها قيودا على مجال الاستثمار والتعاون مع إيران، مما يعوق المزيد من الانفتاح الاقتصادي بين إيران والدول الأوروبية. ينظر: المصدر نفسه. هذا عدا موضوعنا الرئيسي الذي هو الملف النووي الإيراني وطلب الأوروبيين بتخلي إيران عن نشاطاتها النووية.

١٥- قضايا وأحداث، مفاوضات الملف النووي الإيراني أمام منعطف حاسم، على موقع: